المحور الثالث: تصنيفات المؤسسات

يمكن التمييز بين عدة أنواع للمؤسسات بالاعتماد على جملة من التصنيفات تتضمن مجموعة من المعايير مثل المعيار القانوني، الاقتصادي والجغرافي ...الخ، هدفها الأساسي تسهيل دراستها على المستوى الوطني، حيث تقوم الدول بتعداد عدد المؤسسات حسب تصنيفاتها المختلفة لتسهيل عملية دراستها ومن ثم التمكن من وضع الخطط الاقتصادية المناسبة بتوجيه المساعدات والتسهيلات المالية والجبائية التي تخدم تحقيق الأهداف التنموية المسطرة والتوجهات العامة للدولة.

1. تصنيفات المؤسسة حسب المعيار القانوني.

يقصد بالشكل القانوني الإطار أو الهيئة التي يتخذها العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على الترخيص والإجازة اللازمة لإقامته وحصوله على وجود فعلي قانوني ورسمي لممارسة النشاط الذي أقيم في إطار هذا العمل. إن هذا الشكل القانوني يحدد ملكية الأعمال من الناحية الرسمية والفعلية. وعيه تقسم المؤسسات حسب ما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (01): الأشكال القانونية الأساسية للمؤسسات.

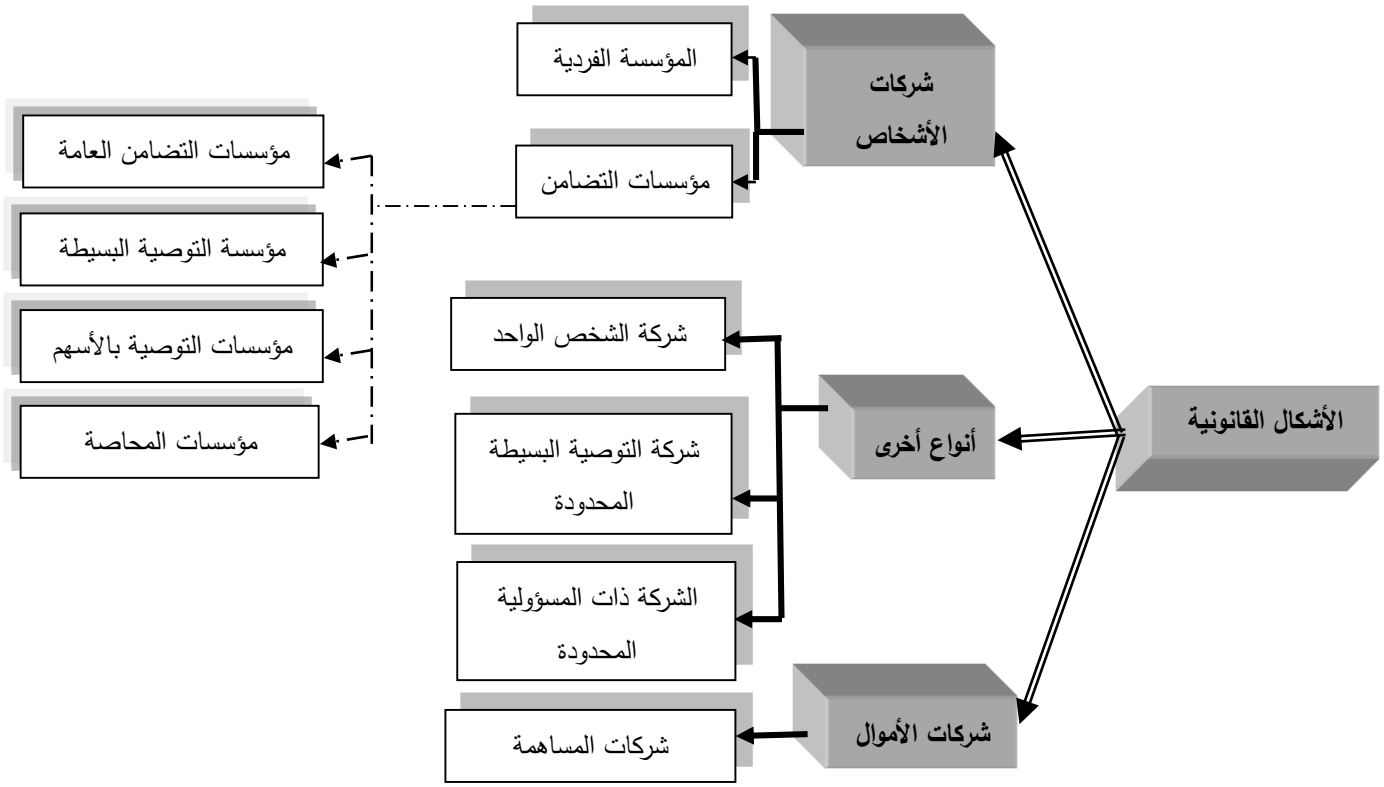

1 ــ 1 شركات الأموال: تمثل **شركات الأموال في شركات المساهمة** التي تعرف على أنها "الشركات التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم".

وبالتالي فإن **درجة المخاطرة فيها محدودة بحجم المساهمة** في رأس المال ومسؤولية الملاك محدودة غير تضامنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية إنشاء شركة المساهمة **تتطلب الكثير من الإجراءات الطويلة والمعقدة**، فهي عكس الشركات الأخرى التي تنشأ فورا بمجرد إنشاء العقد. بالإضافة إلا أنها من أقدر الشركات في **اجتذاب رؤوس الأموال** من كبار المساهمين أو المدخرين الصغار الذين يرغبون في استثمار أموالهم عن طريق مساهمتهم بسندات مالية تحدد مسؤوليتهم، **ولا تكلفهم مشاق المسؤولية المطلقة عن ديون الشركة**.

1 . 2 شركات الأشخاص: وتأخذ مجموعة من الأشكال والأنواع بعضها مملوكة من شخص واحد والبعض الآخر تشاركية بين اثنين أو أكثر من الأفراد بصيغ عديدة.

1ـ 2 ـ 1 المؤسسات الفردية: وفيها تصعب التفرقة بين المؤسسة وصاحبها فهو مديرها غالبا، يرسم سياساتها ويتحمل مسؤولياتها، وتكون أملاكه ضامنة لتعهداته التجارية، **ويتميز هذا النوع** من المؤسسات بحرية صاحبه التامة في الإدارة والتصرف في الأموال، وانجاز الأعمال وسيطرته على كامل الأرباح، أما **عيبها الأساسي** هو تحمل صاحبها المسؤولية الكاملة، كما أن محدودية رأسمالها تتسبب في صعوبة الحصول على الائتمان.

1 ـ 2 ـ 2 مؤسسات التضامن: تعتبر هذه المؤسسات من أكثر الشركات شيوعا في الحياة المهنية لأنها تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض ويتوفر بينهم عامل الثقة وعادة ما تكون بين أفراد الأسرة والواحدة أو الأصدقاء يتعاونون فيما بينهم. لها العديد **من المميزات** ونذكر منها سهولة التكوين وتقاسم المسؤولية، توفر رؤوس الأموال وسهولة الحصول على الائتمان. غير أنها في المقابل **لا تخلو من العيوب** منها أن كل شريك يتحمل عيوب باقي الشركاء، موت أحد الشركاء ينهي التضامن والشركة.

وتتضمن بدورها الأنواع التالية:

- **شركات التضامن العامة:** وتظهر هذه المؤسسات باتفاق شريكين أو أكثر على تكوين مؤسسة صغيرة تمارس عملا معينا لغرض تحقيق أهداف معينة. **والخاصية الأساسية** فيها هي عامل الثقة التام بين الشركاء، ويحدد العقد التزامات كل شريك فيما يتعلق بحصص رأس المال، ومسؤوليات الإدارة من الناحية القانونية. علما أن شركات التضامن **تضم نوعا واحدا من الشركاء هم الشركاء الضامنون** مسؤولين عن كامل التزامات الشركة رجوعا إلى ثرواتهم الشخصية.
- **شركات التوصية البسيطة:** هذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة، غير أن شركات التوصية البسيطة تتميز بوجود **نوعين من الشركاء:**

ـ **شريك متضامن:** لا يختلف عن الشريك المتضامن في شركة التضامن السابقة؛

ـ **شريك موصي:** مسؤوليته محدودة وغير تضامنية ولا يشارك في إدارة المؤسسة.

قد تحمل شركة التوصية البسيطة اسم أو أسماء بعض الشركاء الضامنون مقرونة بكلمة "وشركائه". ولكون هذه الشركة هي شركة أشخاص فإن انسحاب أي من الشركاء الموصون أو بيع حصته لآخرين تخضع لموافقة الشركاء المتضامنون.

- **شركات التوصية بالأسهم:** تؤسس الشركة التي يكون رأسمالها مقسما إلى أسهم، بين **شريك متضامن أو أكثر** له صفة تاجر ومسؤول دائما وبصفة متضامنة عن ديون الشركة **وشركاء موصين مساهمين** ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم" **علما أن شركة التوصية بالأسهم** تنقسم فيها حصص الشركاء إلى أسهم وليس مبالغ مقطوعة كما في شركات التوصية البسيطة.

إن هذه الأسهم قد تكون صغيرة القيمة وهكذا يستطيع الشركاء الموصون أن يساهموا بعدد من الأسهم ويمكنهم تداولها أو التنازل عنها دون الحاجة إلى أخذ الموافقة من باقي الشركاء.

- **شركات المحاصة:** هذه الشركات مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل الذي أقيمت من أجله وقد تطول هذه الفترة أو تقصر. وهذا النوع من المؤسسات قد ينشأ في بعض الحالات باتفاق شفوي بين الشركاء أو بعقد مكتوب يحدد الواجبات والالتزامات، يطلق عليه "بنود الشراكة".

1 . 3 أنواع أخرى: ونذكر منها ما يلي:

1 . 3 . 1شركة الشخص الواحد: تقوم فكرة هذه الشركة على السماح لشخص واحد بأن يكون شركة بمفرده عن طريق اقتطاع مبلغ أو قيمة مالية معينة من ذمته المالية وتخصيصها لاستثمار مشروع معين في شكل شركة. إن هذا النوع **استفاد** من تحديد المسؤولية كما هو حال شركات الأموال وكذلك من الضرائب والإعفاءات الضريبية وسهولة التكوين كما هو حال شركات الأفراد.

1 ـ 3 ـ 2 شركة التوصية البسيطة المحدودة: هذا النوع يشابه شركات التوصية البسيطة **ما عدا** كون كافة الشركاء موصون ولا يوجد ضامن فيها. ويلاحظ أن هذا النوع من الشركات جاء **ليلبي متطلبات تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** التي تجمع فيها رؤوس أموال كافية وتؤمن للمشارك (الموصي) مسؤولية محدودة في إطار المبلغ الذي كرسه لهذه المؤسسة، **ويستفيد أيضا** من الإعفاءات الضريبية وسهولة تكوين الشركة ونقل الملكية بسهولة من جانب لآخر.

1 ـ 3 ـ 3 الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تجمع هذه الشركة بين بعض خصائص شركات الأفراد وكذلك شركات المساهمة العامة. وتعرف هذه الشركات على أنها "شركات تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال، ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة".

وحسب القانون التجاري الجزائري المعدل في سنة 2015 **يجب ألا يتجاوز عدد الشركاء فيها 50 شريك** وإذا فاق ذلك وجب تحويلها إلى **شركة مساهمة** في ظرف أقل من سنة أو تحل الشركة.

2 . تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

2 . 1مؤسسات فلاحية: تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من **الزراعة** بمختلف أنواعها ومنتجاتها، **وتربية المواشي**، بالإضافة إلى أنشطة **الصيد البحري**، وغيره من النشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك.

2 . 2 مؤسسات صناعية: تجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة. وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الاستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة.

2 . 3 مؤسسات خدمية: هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها.

3 . تصنيف المؤسسات حسب معيار الملكية:

وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

3 . 1المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو لمجموعة من الأفراد، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة ...الخ.

3 . 2 المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

3 . 3 المؤسسات المختلطة: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

4 . تصنيف المؤسسات حسب المعيار الجغرافي.

وتصنف إلى ثلاثة تصنيفات أساسية:

4 . 1 الشركات الوطنية: ونقصد بها كل المؤسسات المحلية التي تمارس نشاطها داخل الحدود الجغرافية للدولة ويكون مالكوها من جنسية وطنية.

4 . 2 الشركات الأجنبية: هي التي تنشط داخل دولة ما ويكون مالكوها من جنسية أجنبية واحدة.

4 . 3 الشركات الدولية: هي الشركة التي محل المؤسسة الأم وفروعها داخل الحدود الجغرافية لدولة واحدة، غير أنها تمارس نشاط التصدير والاستيراد مع دولة أو أكثر.

4 ــ 4 الشركات المتعددة الجنسيات: تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها عبارة عن منشآت تجارية، تعمل على إنتاج وتسويق أعمالها وتقديم خدماتها في بلد واحد على الأقل غير البلد الأم الذي تأسست فيه. وأحيانا يقتصر البعض على تعريفها بأنها الشركات التي لا تقل نسبة الربع من إيراداتها من مصدر خارج البلد الأم الذي تأسست فيه. مثل Volkswagen،Walmart ، Toyota Motor، Apple Inc، ....الخ.

وهي شركات عالمية غير تابعة لدولة معينة أطلق عليها اسم الشركات العابرة للقارات أو الشركات العابرة للحدود لعدم اقتصارها على البلد الذي تأسست فيه، بل عمد أصحابها أو المالكين الأساسيين إلى توسيع نشاطهم التجاري بأكثر من بلد، وفتح مكاتب بأنحاء متفرقة من دول العالم تعتبر بمثابة فروع لهذه الشركات، تُدار هذه المكاتب من الفرع الأساسي بالبلد الأصل. ولها القدرة على تغيير خصائص منتجاتها حسب السوق التي تتواجد بها بالرجوع إلى المؤسسة الأم.

5 . تصنيف المؤسسات حسب الحجم:

يختلف تصنيف المؤسسات حجم الحجم باعتماد العديد من المعايير كرأس المال، الحصة السوقية، رقم الأعمال، عدد العمال إلى جانب إمكانية الجمع بين عدة معايير. علما أن تصنيفاتها تختلف من دولة إلى أخرى أو حتى داخل الدولة الواحدة حسب كل هيئة أو جهة مقدمة للتعريف. وفي هذا الإطار سنتبنى التعريف المقدم من قبل المشرع الجزائري وفق القانون رقم 17 . 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 10 يناير 2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09 عمال	أصغر من 40 مليون دج	أصغر من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أصغر من 400 مليون دج	أصغر من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 مليون إلى 4 مليار دج	من 200 إلى 01 مليار دج
مؤسسة كبيرة	أكبر من 250 عامل	-	-

إضافة إلى الأنواع السابقة الموضحة في الجدول أعلاه هناك نوع آخر تعتبره الدول في الوقت الراهن محرك أساسي للتنمية بها يتمثل في **المؤسسات الناشئة**.

❖ **المؤسسات الناشئة (start up):** يعرف حسب القاموس الفرنسي La Rousse بأنه يتكون من جزئين "**Start**"بمعنى البدء و "**Up**"وتعني الصعود أي بدء التشغيل مع النمو القوي، وهاتان الكلمتان تشكلان جوهر الشركة الناشئة.

كما تعرف على أنها: "كل مشروع مبتكر برأس مال مخاطر مبني على فكرة حديثة وقابلة للتطبيق على الواقع مع توقعات تطور سريع للشركة في ظل حالة عدم التأكد".